ترامب في بكين:

رسائل السياسة ومآلات التنافس الأمريكي – الصيني

دراسة تحليلية في حقل العلاقات الدولية

اعداد الباحث: م.م احمد عقيل الزاملي

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

المقدمة

في حقل العلاقات الدولية لا تُقرأ القمم الكبرى من خلال الصور التذكارية أو المجاملات البروتوكولية التي تتصدر نشرات الأخبار بل من خلال ما تخفيه خلفها من رسائل إستراتيجية وإشارات دقيقة تعكس طبيعة التحولات الجارية في بنية النظام الدولي. حيث يشهد هذا النظام في هذه المرحلة الراهنة تحولات بنيوية عميقة تعكس انتقالاً تدريجياً من نمط الأحادية القطبية الذي تكرّس عقب نهاية الحرب الباردة إلى بنية أكثر تعقيداً تقوم على تعدد مراكز التأثير والقوة. وفي قلب هذه التحولات يتصاعد التنافس الأمريكي-الصيني بوصفه المحدد الأبرز لشكل النظام العالمي القادم لما يمثله الطرفان من ثقل سياسي واقتصادي وتكنولوجي وعسكري قادر على إعادة صياغة قواعد التفاعلات الدولية.

ومن هذا المنطلق فإن اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالرئيس الصيني شي جين بينغ في بكين لا يمكن التعامل معه بوصفه حدثًا دبلوماسيًا تقليديًا أو مجرد محاولة لاحتواء التوتر في العلاقات الثنائية بل يُمثّل (من منظور تحليلي أكاديمي) محطة مفصلية تعكس تحوّلًا أعمق في طبيعة

التفاعلات بين القوتين الأكثر تأثيرًا في النظام الدولي المعاصر. فالزيارة تتجاوز أبعادها البروتوكولية لتكشف عن إعادة تموضع استراتيجي في إدارة العلاقة الأمريكية-الصينية، في ظل تصاعد التنافس الهيكلي بين واشنطن وبكين على مستويات الاقتصاد والتكنولوجيا والنفوذ الجيوسياسي.

حيث تعكس الزيارة سعيًا متبادلًا لإعادة تعريف قواعد الاشتباك السياسي والاقتصادي بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة ويضمن لكل طرف حماية مصالحه الاستراتيجية وتعزيز مكانته الدولية. كما تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة الطرفين على إدارة التناقضات البنيوية ضمن أطر دبلوماسية مرنة تحول دون انزلاق التنافس إلى مواجهة شاملة لاسيما في ظل تشابك المصالح الاقتصادية العالمية وتعاظم تأثير سلاسل الإمداد والأسواق المالية والتكنولوجيا المتقدمة في استقرار النظام الدولي وإعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

وتكتسب الزيارة أهمية إضافية في ضوء الملفات الحساسة التي تحكم طبيعة العلاقة بين الطرفين وفي مقدمتها ملف تايوان وأمن الطاقة، والتنافس في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فضلاً عن الصراع على الهيمنة التكنولوجية والاقتصادية والتكنولوجيا. ومن ثمّ فإن هذه الزيارة تعكس محاولة متبادلة لإدارة التنافس ضمن حدود المصالح الاستراتيجية المشتركة وليس إنهاء حالة الصراع البنيوي القائم بين القوتين

«النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية عميقة تعكس انتقالاً تدريجياً من نمط الأحادية القطبية إلى بنية أكثر تعقيداً تقوم على تعدد مراكز التأثير والقوة.»

ومن هنا تبرز أهمية تحليل هذه الزيارة باعتبارها مؤشراً استراتيجياً على مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية وعلى طبيعة التحولات الجيوسياسية التي ستحدد شكل التوازنات الدولية خلال العقود المقبلة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأمريكي – الصيني، ثنائية القطبية، التوزان الدولي

أولاً: الدلالات السياسية والاستراتيجية للزيارة

تحمل زيارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى بكين مجموعة واسعة من الدلالات السياسية والاستراتيجية التي تعكس طبيعة التحولات الجارية في بنية النظام الدولي ولاسيما في ظل تصاعد التنافس الأمريكي – الصيني على النفوذ العالمي. فالزيارة لا يمكن فهمها ضمن إطارها البروتوكولي أو الدبلوماسي الضيق وإنما ينبغي قراءتها بوصفها جزءاً من عملية إعادة تموضع استراتيجي تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى إدارة علاقتها مع الصين وفق معادلة تجمع بين المنافسة والاحتواء والتعاون الانتقائي. إذ تدرك واشنطن رغم تصاعد خطابها السياسي والاقتصادي تجاه بكين أن القطيعة الكاملة مع الصين تبدو خياراً غير واقعي بسبب عمق الترابط الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، فضلاً عن تشابك المصالح المتعلقة بالأسواق العالمية وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا والطاقة. وفي هذا الإطار تعكس الزيارة توجهاً أمريكياً لإعادة ضبط قواعد الاشتباك مع الصين عبر المزج بين أدوات الردع السياسي والانفتاح الدبلوماسي، بما ينسجم مع استراتيجية (الاحتواء المرن) التي تعتمدها واشنطن في مواجهة الصعود الصيني. فالإدارة الأمريكية تدرك أن الانتقال نحو مواجهة مباشرة مع بكين قد يهدد استقرار نظامها الاقتصادي والعالمي ويؤدي إلى تداعيات تتجاوز حدود التنافس الثنائي، لذلك تسعى إلى إدارة الصراع ضمن سقوف محسوبة تضمن الحفاظ على التفوق الأمريكي من جهة، وتجنب الانفجار الشامل من جهة أخرى. كما أن الزيارة تمثل رسالة سياسية للحلفاء الآسيويين والأوروبيين مفادها أن الولايات المتحدة ما تزال الطرف الأكثر

قدرة على إدارة التوازنات الدولية والتحكم بمسارات الصراع العالمي.

أما من الجانب الصيني فإن استقبال الرئيس الصيني لترامب يمنح بكين فرصة لإبراز نفسها بوصفها قوة دولية مسؤولة وقادرة على إدارة الخلافات الكبرى عبر الحوار والتفاوض، بعيداً عن سياسات التصعيد والمواجهة المفتوحة. وتسعى الصين من خلال هذا الانفتاح الدبلوماسي إلى تعزيز صورتها الدولية كقطب عالمي صاعد يمتلك أدوات التأثير السياسي والاقتصادي، ويطرح نموذجاً مختلفاً في إدارة العلاقات الدولية قائمًا على البراغماتية الاقتصادية والتعددية الدولية. كما تحاول بكين استثمار مثل هذه اللقاءات لتأكيد رفضها لمحاولات الاحتواء الأمريكي، وإظهار قدرتها على الحفاظ على توازن علاقاتها الدولية رغم الضغوط الغربية المتزايدة.

وتكشف الزيارة كذلك عن إدراك متبادل لدى الطرفين بأن الصراع الأمريكي-الصيني لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، بل أصبح يمتد إلى مجالات أكثر تعقيداً تتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات والنفوذ الجيوسياسي في مناطق حيوية مثل بحر الصين الجنوبي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن هنا، فإن اللقاء بين ترامب وشي جين بينغ يعكس محاولة لإدارة هذا التنافس ضمن قواعد تمنع تحوله إلى صدام مباشر، خصوصاً في ظل حالة الاعتماد الاقتصادي المتبادل التي تجعل أي انهيار في العلاقات بين الطرفين ذا تأثير واسع على الاقتصاد العالمي بأسره.

أن الجوهر الأساسي للزيارة هو محاولة لإعادة تعريف طبيعة العلاقة بين القوتين الأعظم في العالم، ليس على أساس الشراكة الكاملة أو العداء المطلق، وإنما ضمن معادلة معقدة تجمع بين التعاون الحذر والتنافس الاستراتيجي طويل الأمد، وهو ما يجعلها محطة مهمة لفهم التحولات الراهنة في موازين القوى الدولية ومستقبل النظام العالمي.

«يتصاعد التنافس الأمريكي-الصيني بوصفه المحدد الأبرز لشكل النظام العالمي القادم لما يمثله الطرفان من ثقل سياسي واقتصادي وتكنولوجي وعسكري.»

ثانياً: البعد الاستراتيجي

لا يمكن فهم زيارة ترامب إلى بكين بمعزل عن السياق الاستراتيجي الأوسع الذي يحكم التنافس الأمريكي-الصيني إذ تمثل هذه الزيارة انعكاساً لتحولات عميقة في مفهوم القوة الدولية وأدوات ممارستها. فالصراع بين واشنطن وبكين لم يعد مقتصراً على توازنات الردع العسكري التقليدي، بل امتد ليشمل إعادة تعريف عناصر التفوق الاستراتيجي عبر السيطرة

على التكنولوجيا المتقدمة، وتأمين سلاسل الإمداد الحيوية، والتحكم بمفاصل الاقتصاد الرقمي العالمي.

حيث تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها البنيوي عبر هندسة بيئة دولية تحد من قدرة الصين على التحول إلى قوة مهيمنة، وذلك من خلال تعزيز التحالفات الإقليمية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وإعادة تموضع قواعد الردع العسكري، وفرض قيود على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى بكين، بما يضمن إبطاء مسار صعودها الاستراتيجي في المقابل تنظر الصين إلى هذه الضغوط بوصفها محاولة لعرقلة مشروعها القومي طويل الأمد، ما يدفعها إلى تسريع بناء قدراتها الذاتية في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والطاقة والبنية التحتية العابرة للحدود، فضلاً عن توسيع حضورها الجيوسياسي عبر مبادرات استراتيجية كبرى تهدف إلى إعادة تشكيل خرائط النفوذ العالمي.

وتبرز أهمية الزيارة في كونها تعكس إدراكاً متبادلاً لدى الطرفين بأن الصدام المباشر سيكون مكلفاً على نحو بالغ، الأمر الذي يدفعهما إلى تبني استراتيجية «المنافسة المنضبطة»، وهي صيغة تسمح لكل طرف بتعظيم مكاسبه الاستراتيجية مع الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الدولي. وعليه أن البعد الاستراتيجي لهذه الزيارة لا يتمثل فقط في مضمون اللقاءات الثنائية، بل في كونها جزءاً من عملية أوسع لإعادة رسم قواعد التفاعل بين قوتين تتنافسان على صياغة شكل النظام الدولي المقبل، في لحظة تاريخية فارقة تشهد إعادة توزيع تدريجي لموازين القوة العالمية. وتمنح هذه الزيارة الصين فرصة لتعزيز مكانتها كفاعل دولي قادر على فرض شروطه التفاوضية بما يرسخ موقعها كقطب رئيسي في

الزيارة تتجاوز أبعادها البروتوكولية لتكشف عن إعادة تموضع استراتيجي في ظل تصاعد التنافس الهيكلي على مستويات الاقتصاد والتكنولوجيا والنفوذ الجيوسياسي.»

النظام العالمي الجديد وفي المقابل تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة أدوات احتوائها الاستراتيجي للصين عبر المزج بين الردع والانخراط السياسي، بما يحافظ على تفوقها النسبي ويمنع بكين من التحول إلى قوة مهيمنة منفردة في آسيا والعالم

ثالثاً: الملفات الجوهرية الحاكمة للعلاقة الثنائية

حيث لم تكن القمة التي جمعت الرئيس الأمريكي بالرئيس الصيني في بكين مجرد لقاء ثنائي تقليدي بين قوتين عظميين بل شكلت محطة استراتيجية عكست حجم التحولات في طبيعة التنافس الدولي وإعادة تموضع المصالح بين واشنطن وبكين. حيث استثمرت بكين القمة لتجديد رسائلها الحاسمة بشأن تايوان، باعتبارها الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه وأن الأهمية الحقيقية للقمة لم تكن في التجارة التقليدية بقدر ما تمثلت في ملف التكنولوجيا المتقدمة، الذي أصبح اليوم الميدان الأكثر حساسية في الصراع الأمريكي-الصيني. ويمكن قراءة الملفات التي طُرحت على طاولة المباحثات والتي كانت في مقدمتها.

"تدرك واشنطن أن القطيعة الكاملة مع الصين خيار غير واقعي بسبب عمق الترابط الاقتصادي والتجاري والتشابك في سلاسل الإمداد والتكنولوجيا."

١. الملف الإيراني ومضيق هرمز.

يحمل هذا الملف دلالات تتجاوز حدود الشرق الأوسط، إذ يعكس إدراكًا أمريكيًا متزايدًا بأن استقرار الممرات البحرية الحيوية لم يعد شأناً أمنياً محصوراً بالقدرة العسكرية الأمريكية وحدها، بل أصبح مرتبطًا أيضًا بالدور الصيني المتصاعد في الاقتصاد العالمي. تعهد بكين بعدم تقديم دعم عسكري مباشر لإيران يعكس حرص الصين على تجنب الدخول في مواجهة غير مباشرة مع

واشنطن، كما يكشف رغبتها في الحفاظ على توازن دقيق بين شراكتها الاقتصادية مع طهران وعلاقاتها الاستراتيجية الأوسع مع الولايات المتحدة.

أما الحديث عن استعداد الصين للمساعدة في فتح مضيق هرمز فهو يحمل رسالة مزدوجة فمن جهة تؤكد بكين أنها باتت لاعبًا مسؤولًا في حماية أمن الطاقة العالمي، ومن جهة أخرى تسعى إلى تثبيت حضورها السياسي في منطقة تعد تقليديًا مجال نفوذ أمريكي.

٢. التنافس الاقتصادي والتجاري.

يمثل هذا الملف جوهر الصراع الأمريكي- الصيني. حيث تسعى الولايات المتحدة منذ سنوات إلى تقليص العجز التجاري وإعادة صياغة العلاقة الاقتصادية بما يحد من تفوق

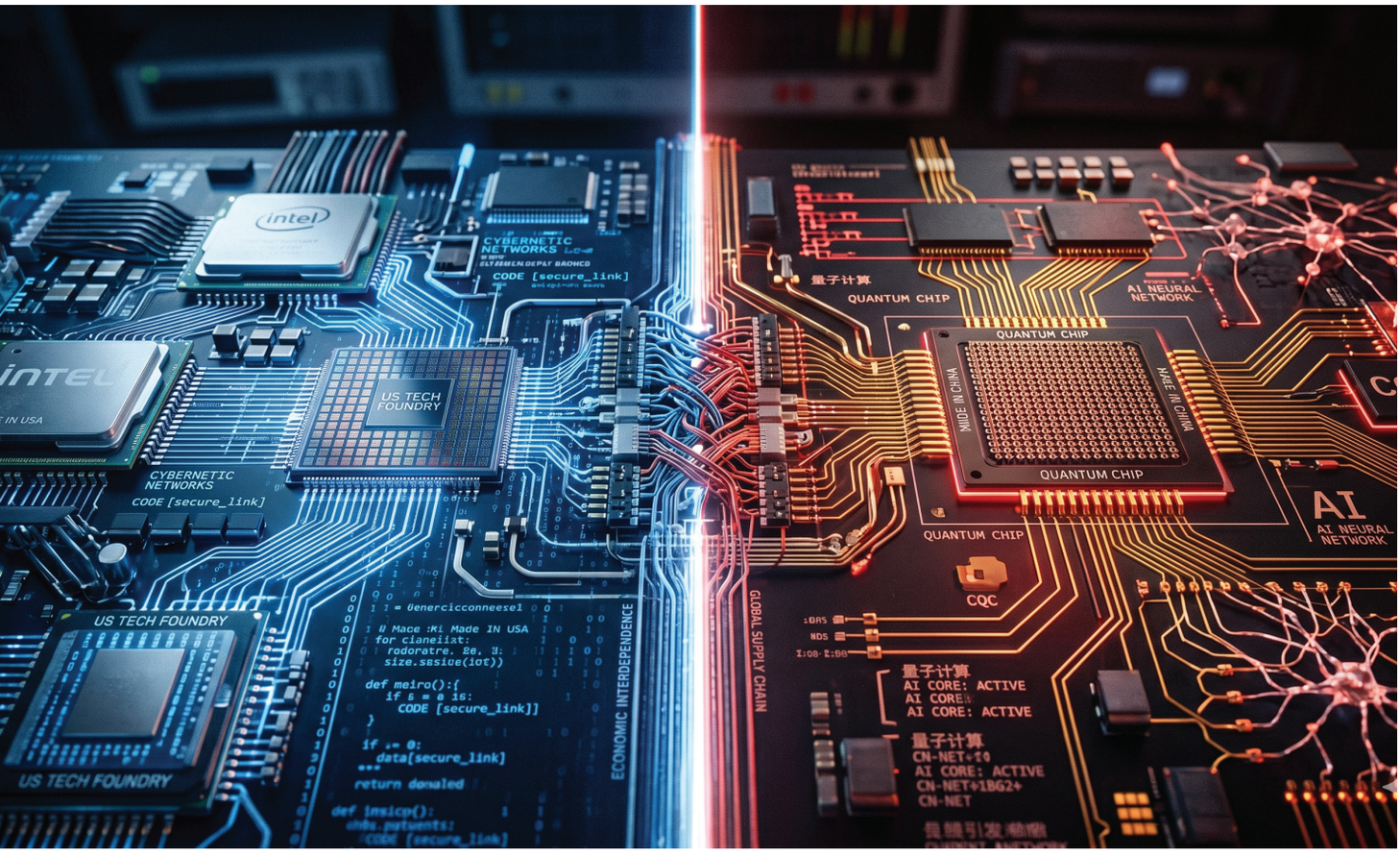

الصين الصناعي والتصديري، في حين ترى بكين أن الضغوط الأمريكية ليست اقتصادية بحتة، بل محاولة استراتيجية لاحتواء صعودها. النقاش حول فتح السوق الصينية أمام الشركات الأمريكية لا يعكس انفتاحًا اقتصاديًا كاملًا، بل يدخل في إطار تفاوض تكتيكي تستخدمه بكين لشراء الوقت وإدارة الضغوط، بينما تسعى واشنطن إلى انتزاع تنازلات تعزز موقعها الداخلي وتمنح إدارتها مكاسب سياسية. لكن الحقيقة الأعمق أن الأزمة لم تعد خلافًا تجاريًا تقليديًا؛ إنها صراع على شكل الاقتصاد العالمي القادم ومن يضع قواعده.

٣. قضية تايوان.

يبقى هذا الملف أخطر نقطة توتر بين البلدين. أن إصرار بكين على التأكيد أن تايوان قضية سيادية غير قابلة للمساومة يعني أن الصين تنظر لأي دعم أمريكي للجزيرة بوصفه مساسًا مباشرًا بوحدة الدولة الصينية. ولكن تستخدم واشنطن ورقة تايوان كأداة استراتيجية لإبقاء الضغط العسكري والسياسي على بكين ومنعها من التحول إلى قوة إقليمية مهيمنة بالكامل في شرق آسيا. هذا يعني أن ملف تايوان سيظل العامل الأكثر قابلية لتفجير العلاقة بين القوتين في أي لحظة

«تسعى الصين إلى تعزيز صورتها الدولية كقطب عالمي صاعد يطرح نموذجاً مختلفاً قائماً على البراغماتية الاقتصادية والتعددية الدولية.»

٤. التنافس التكنولوجي والاقتصاد وسلاسل الإمداد

تتصاعد المواجهة حول الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات وشبكات الاتصالات، إذ تدرك واشنطن أن التفوق التكنولوجي الصيني يمثل تهديداً مباشراً لهيمنتها العالمية. الرسائل الصينية خلال القمة بدت حازمة؛ فبكين أرادت أن

تضع حدودًا واضحة لأي تقارب التكنولوجي، مؤكدة أن التعاون لا يمكن أن يستمر إذا تم تجاوز الخطوط الحمراء الأمنية.

رابعاً: انعكاسات الزيارة على النظام الدولي

تشير الزيارة إلى أن العالم يتجه نحو صيغة التنافس المنضبط حيث تتعايش المنافسة الحادة مع الحاجة إلى التعاون الانتقائي في ملفات الاقتصاد والمناخ والأمن الدولي. وهذا النمط يعكس انتقالاً من منطق الهيمنة المطلقة إلى منطق إدارة التوازنات بما يفتح المجال لتبلور نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر مرونة وتعقيداً. حيث تمثل الزيارة مؤشراً مهماً على التحولات الجارية في بنية النظام الدولي إذ تكشف عن إدراك متبادل بين القوتين الأعظم بأن مرحلة الصدام الصفري لم تعد خياراً عملياً في ظل التشابك الاقتصادي العالمي وتعقيد التهديدات العابرة للحدود. فالزيارة لم تكن مجرد حدث بروتوكولي أو محاولة لتحسين العلاقات الثنائية، بل عكست تحولاً في طبيعة إدارة الصراع الدولي من المواجهة المباشرة إلى التنافس المنظم ضمن قواعد تحكم المصالح المتبادلة.

«الصراع بين واشنطن وبكين لم يعد مقتصراً على الردع العسكري، بل امتد ليشمل التفوق عبر السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد الرقمي.»

ويشير ذلك الى أن النظام الدولي يشهد انتقالاً تدريجياً من الأحادية القطبية التي تكرست بعد نهاية الحرب الباردة إلى بنية أكثر تعددية، تتوزع فيها مراكز القوة والنفوذ بين عدد من الفاعلين الدوليين الكبار، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والصين، إلى جانب أدوار متنامية لقوى أخرى مثل روسيا والهند والاتحاد الأوروبي. وهذا التحول يعكس تغيراً في مفهوم القيادة الدولية فبدلاً من الهيمنة المطلقة لقوة واحدة، بات المشهد الدولي

أقرب إلى إدارة توازنات دقيقة بين قوى كبرى متنافسة ومتعاونة في الوقت ذاته.

خامساً: ثنائية القطبية الأمريكية- الصينية في فكر جون ميرشايمر وكينيث والتز.

يرى جون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو أن صعود الصين سيقود حتماً إلى تنافس استراتيجي طويل وحاد مع الولايات المتحدة، لأن القوى الكبرى بطبيعتها تسعى إلى تعظيم قوتها والوصول إلى الهيمنة الإقليمية. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الصين ستسعى إلى السيطرة على شرق آسيا بالطريقة ذاتها التي سعت بها الولايات المتحدة إلى الهيمنة على نصف الكرة الغربي، بينما ستتحرك واشنطن لاحتواء هذا الصعود ومنع تشكل قوة مهيمنة منافسة. ومن هنا، يرى ميرشايمر أن الثنائية القطبية الأمريكية-الصينية ليست خياراً سياسياً قابلاً للتجنب، بل نتيجة بنيوية حتمية يفرضها توزيع القوة في النظام الدولي.

«يتجه العالم نحو صيغة التنافس المنضبط حيث تتعايش المنافسة الحادة مع الحاجة إلى التعاون الانتقائي في ملفات الاقتصاد والمناخ والأمن.»

أما كينيث والتز وهو أحد أبرز علماء العلاقات الدولية في القرن العشرين حيث كان ينظر إلى الثنائية القطبية باعتبارها أكثر أنماط النظام الدولي استقراراً مقارنة بالتعددية القطبية، لأن وجود قطبين رئيسيين يقلل من ضبابية التحالفات ويجعل حسابات الردع أكثر وضوحاً. ووفقاً لتحليله، فإن عودة التوازن بين الولايات المتحدة والصين قد تعني انتقال النظام الدولي إلى صيغة أكثر انتظاماً، حيث يدرك كل طرف حدود قوته ومجالات نفوذه، مما يقلل احتمالات الحرب المباشرة ويعزز إدارة التنافس ضمن قواعد مستقرة.

الخاتمة

تكشف زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الصين أن التنافس الأمريكي–الصيني لم يعد مجرد خلاف سياسي عابر أو تنافس اقتصادي تقليدي، بل أصبح التعبير الأكثر وضوحاً عن التحول البنيوي الذي يشهده النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. فالعالم يقف اليوم أمام لحظة انتقال تاريخية تتراجع فيها أنماط الهيمنة الأحادية لصالح تشكل بنية أكثر تعقيداً تتداخل فيها مراكز القوة وتتشابك فيها المصالح على نحو غير مسبوق. إن قراءة هذه الزيارة في سياقها الاستراتيجي تكشف أن واشنطن وبكين لا تتجهان نحو تسوية نهائية للصراع، كما لا تنزلقان إلى مواجهة شاملة، بل تسعيان إلى صياغة نموذج جديد لإدارة التنافس يقوم على الضبط المتبادل للمصالح واحتواء التصعيد ضمن حدود لا تهدد الاستقرار الدولي. وهذه الصيغة تمثل تحولاً مهماً في طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى حيث لم يعد الهدف إقصاء المنافس بقدر ما أصبح إعادة تعريف قواعد التفاعل معه ضمن توازنات دقيقة تحكمها المصالح المشتركة ومحددات الردع الاستراتيجي. وأن هذه الزيارة تؤشر إلى ولادة نمط جديد من الثنائية القطبية المرنة، يختلف عن النموذج الكلاسيكي للحرب الباردة. فالتشابك الاقتصادي العابر للحدود، والاعتماد المتبادل في سلاسل الإنتاج والتكنولوجيا والطاقة يجعل من الصعب تصور قطيعة كاملة بين الطرفين، كما أن تصاعد المنافسة على الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والممرات البحرية الحيوية يرسخ في الوقت ذاته طبيعة الصراع الهيكلي طويل الأمد.

«مستقبل النظام الدولي لن يُحسم بمنطق الغلبة والقوة الواحدة، بل بقدرة القوتين على إدارة تنافسهما ضمن معادلة توازن دقيقة.»

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل النظام الدولي لن يُحسم بمنطق الغلبة والقوة الواحدة بل بقدرة القوتين على إدارة

تنافسهما ضمن معادلة توازن دقيقة تمنع الانفجار وتحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار العالمي. وهذه الزيارة تمثل لحظة مفصلية في إعادة تشكيل هندسة النظام الدولي ورسالة واضحة بأن العالم دخل بالفعل مرحلة إعادة توزيع النفوذ وصياغة توازنات جديدة ستحدد شكل العلاقات الدولية لعقود مقبلة.

المصادر:

1. (مجموعة باحثين): العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي" يناقش التحولات الهيكلية وانعكاسات الصعود الصيني على المصالح الأمريكية إقليمياً ودولياً.
2. جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة. مصطفى محمد قاسم. https:/.mediafire.com%2F%3Fkpw6vt1zo1hma3x
3. كينث والتز، نظرية السياسية الدولية تأثير النظرية على نمو وتطور الدولة، ترجمة. هيثم غالب الناهي
4. https://takweenkw.com/book/71074/single?srsltid=AfmBOoonyT1n6TgtQZyVTyQrcZAaJVftGZ87XdqC9WHHtqmagYnWMt7i
5. ملفات مفتوحة وأزمات مؤجلة. ماذا حقق ترمب في زيارة الصين؟ (الشرق للأخبار) .https://qr.asharq.com/s/pGRlbE0